دلالة (النفاذ) عند سيبويه دراسة في الاصطلاح النحوي

أ.م.د. عقيل رحيم علي/ جامعة بغداد / كلية الآداب
aqeel_ra@yahoo.com

خلاصة البحث :

يدرس هذا البحث مصطلحاً من مصطلحات سيبويه التي وردت في كتابه ، وهو مصطلح النَّفاذ ، وهو من المصطلحات التي استعملها سيبويه ولم يُكتب لها البقاء والاستمرار في المؤلَّفات النحويّة التي جاءت بعد كتابه . حاولنا في هذا البحث تحديد ما قصده سيبويه من هذا المصطلح ، وبيان ما يلتقي فيه مع مصطلح التعدِّي ، ثم بيان ما يختلف فيه النَّفاذ عن التعدِّي ، وهو غاية هذا البحث وهدفه الأساس ، سائلين الله تعالى التّوفيق والسَّداد .

الكلمات المفتاحية : النَّفاذ ، التعدّي ، المصطلح النحويّ .

المقدمة :

لا يُسمَّى أيُّ علمٍ علماً ما لم تكن له مصطلحاتٌ محدَّدة خاصّة به ، ومعرفةُ أيِّ عِلْمٍ مرهونةٌ بمعرفة مصطلحاته ، إذ المصطلحاتُ مفاتيحُ العلومِ ، فَبِها تسهُل الدراسة، ويتيسّر تبادلُ الآراء والأفكار بين الباحثيـــنَ والدارسيـــنَ ، وبها يكون التدوينُ والتأليفُ والتعاونُ العلميُّ بين العلماء ، وبها ينتفع الخَلَفُ بمجهود السَّلَف[1] .

وتُعدُّ المصطلحاتُ مجمعَ حقائق العلوم المعرفيّة ، والعنوانَ الذي يتميّز به كلُّ واحد منها ممّا سواه ، ((وليس مِن مَسْلَكٍ يتوسَّل به الإنسانُ إلى منطق العِلم غير ألفاظه الاصطلاحيّة ، حتى لكأنَّها تقوم من كلّ عِلْمٍ مقامَ جهازٍ من الدَّوالّ ليست مدلولاتُه إلّا محاورَ العِلْمِ ذاتِه))[2] .

وفي تعريف الاصطلاح يذكر الشريف الجرجانيّ(ت816هـ) أنَّه ((إخراجُ اللفظِ من معنًى لغويّ إلـــى آخر لمناسبة بينهما ، وقيل : الاصطلاح : اتّفاقُ طائفةٍ علـــى وضعِ اللفظِ بإزاء المعنى))[3] .

وعِلْمُ النحوِ ، مثل غيره من العلوم ، لـــه مصطلحاته الخاصّة التي ترد فـــي كتب النّحو المختلفة ، وقد ظهرت أوّلُ هذه المصطلحات النحويّة مع البدايات الأولى لنشأة النحو العربيّ ، وعند الرجوع إلى تلك المصطلحات التي تداولها النحويّون قبل سيبويه (ت180هـ) ، نجد أنّ عدم الاستقرار والثبات هو ما يمكن أن تتَّصف به هذه المصطلحات ، شأنها في ذلك شأن المصطلحات في أيِّ عِلْمٍ آخرَ في طور النَّشأة وبلورة الأسس الأولى ، وقد نبَّه على ذلك الكثيرُ من الباحثينَ[4]، بل يرى بعضهم أنَّه لم يدُر بخُلد سيبويه وهو يضع كتابه ، وربَّما لم يدُر بخُلد أحدٍ من شيوخه حين استعملوا هذه المصطلحات ، أن يجعلوا استعمالها على صورة واحدة أمراً مقضيًّا[5] .

أمّا حالُ المصطلح عند سيبويه فلم يَخْلُ ممّا كان في المصطلح عند مَنْ سبقه ، ولاسيما الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت170هـ) ، من عدم الثبات والاستقرار ؛ ذلك أنَّ الكتاب يمثِّل صورة صادقة لجهود سيبويه وجهودِ الطبقات السابقة له من النحويّينَ الأوائل ، وقد نظّمها بعد أن جمعها على الأسلوب الذي ارتآه ، فعبَّر عن مصطلحات الخليل بالطريقة التي صدرت عن الخليل ، تلك الطريقة التي كان ينثر فيها الخليلُ المصطلحاتِ نثراً في ثنايا الحديث عن المسائل النحويّة ، من دون أن يقصد المصطلح لذاته ؛ لأنَّ همّه الأوّل كان تفسيرَ المسائل لا الصناعةَ والصياغةَ وذِكْرَ الحدود[6] .

هذا إلى أنَّ ما تجدر الإشارة إليه ، أنَّ سيبويه لم يكتفِ بنقل مصطلحات الخليل والنحويّينَ الذين سبقوه ، بل أضفى عليها شيئاً من ذكائه وفطنته وقدرته على التحليل والاستنتاج ، ((فحاول أن يجعل أبواب كتابه واضحةً ، سهلةَ المنال ، ووضع المصطلحات النحويّة وضعاً أشرف على الاستقرار ،

وفسَّر بعضها ببعض ، أو قل عبَّر عن بعضها بأكثر من تعبير ، وحاول صناعة المصطلح النحويّ ليستقرَّ في صورته النهائيّة ، وما لم يسعفه جهدُهُ بالظَّفر به لجأ إلى وصفه وتصويره بالأمثلة الكثيرة الموضِّحة ، فكان شأنُه في ذلك شأنَ المُعلِّم القدير الذي يفْتَنُّ في طُرُق تدريسه، فتارةً يسلك سبيل الاستقراء ، وتارةً يتَّبع طريقة الاستنتاج ، وهكذا ، بل إنَّ سيبويه يرى في بعض الأحيان أنَّ المصطلح الذي وضعه يقصر عن تحقيق الغرض فيردفه بالتصوير والوصف))[7] .

ويمكن تقسيم المصطلحات في كتاب سيبويه قسمين[8] : أحدهما ، وهو الأكثر ، المصطلحات التي استقرَّت على يديه ، وثبتت على مرِّ العصور ، وقد تداولها النحويّون بعده، وانحصرت جهودهم في توضيحها واختصار ما طال منها .

والثاني : ما مات من هذه المصطلحات ، ولم يُكتب له البقاءُ والاستمرارُ ، فلم يَعُدْ أحدٌ يسمِّي الحالَ خبراً[9] أو صفةً[10] ، ولا صلةَ الموصول حشواً[11] ، ولا ظروفَ الزمان ظروفَ الدَّهر[12]، ومات مصطلح الممطول[13] من النحو ليبقى الممدود ، وشُذِّبت تلك المصطلحاتُ الوصفيّةُ المتميِّزةُ بالطُّول حتى أصبحت في بضع كلمات ، واستقرَّ مصطلح المفعول المطلق ليختفي الحدث[14] والحَدَثان[15] ، ومثلُ ذلك كثيرٌ[16].

النُفاذ في اللغة :

جاء في لسان العرب : ((النَّفاذ الجوازُ ... تقول : نَفَذْتُ ، أَي جُزْتُ ، وقد نَفَذَ يَنْفُذُ نَفَاذاً ونُفُوذاً ... يُقال : رجلٌ نافِذٌ في أَمْرِه ، أَي ماضٍ ، ونَفَذَ السَّهْمُ الرَّميَّةَ ، ونَفَذَ فيها ، يَنْفُذُها نَفْذاً ونَفَاذاً ، خالطَ جوفَها ثمَّ خرجَ طرَفُه من الشِّق الآخر ... وطريقٌ نافِذٌ سالِك ، وقد نَفَذَ إِلى موضع كذا يَنْفُذُ ، والطريقُ النافِذُ الذي يُسلَكُ وليس بمسدودٍ بينَ خاصّةٍ دونَ عامّة يسلِكونَه ...))[17].

يتبيَّن ممّا تقدَّم أنَّ المعنى العامَّ للنَّفاذ هو الجواز[18] ، ومنه تأتي المعاني الأخرى ، كالمُضيّ، والاختراق ، والسُّلوك .

مصطلح النُفاذ عند سيبويه :

مصطلح النَّفاذ من المصطلحات النحويّة التي استعملها سيبويه ، ولم ترد عند النحويّينَ الذين جاؤوا بعده بالمعنى الذي استعمله فيه بحسب اطّلاعنا على المصادر[19] ، وسنحاول في هذا البحث بيانَ المقصود بهذا المصطلح عند سيبويه .

فبَعْدَ البحث عن مصطلح النَّفاذ في كتاب سيبويه ، تبيَّن أنّه لم يرد هذا المصطلحُ إلّا في ثلاثة مواضع ، وسنذكر هذه المواضع بحسب تسلسل ورودها في أبواب الكتاب على النحو الآتي :

الموضع الأوّل : في باب ((حروف أُجريت مُجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنَّهي))[20] ، وهو باب تحدّث فيه سيبويه عن حُكم الاسم المتقدِّم على فعله بعد (ما) النافية ، ثم حُكمِهِ بعد المبتدأ أو بعد نواسخ المبتدأ [21] ، وغيرِ ذلك من المسائل التي تُبحَث في كتب النحو المتأخِّرة في باب الاشتغال ، ثم قال في هذا الباب : ((وتقول : كنتُ عبدُ اللهِ لقيتُه ؛ لأنَّه ليس من الحروف التي يُنْصَبُ ما بعدها ، كحروف الاستفهام وحروفِ الجزاء ، ولا ما شُبِّه بها ، وليس بفعلٍ ذكرتَه ليَعْمَلَ في شيءٍ فيَنْصِبَه أو يَرفعَه ثم يُضَمَّ إلى الكلام الأوّلِ الاسمُ بما يُشْرَكُ به ، كقولك : زيداً ضربْتُ وعمراً مررتُ به ، ولكنّه شيءٌ عَمِلَ في الاسم ، ثم وضعتَ هذا في موضع خبره ، مانعاً له أن يُنصبَ ، كقولك : كانَ عبدُ اللهِ أبوهُ منطلقٌ)) [22] .

فذكر سيبويه في هذا النصِّ أنَّ الاسمَ (عبد الله) في الجملة المذكورة يتعيَّن فيه الرفعُ على أنَّه مبتدأٌ والفعلُ بعده خبرُه ، وأنَّ الجملة (عبدُ اللهِ لقيتُه) في محلّ خبر كان ؛ وأنَّه لا يجوز نصب الاسم حينئذٍ ؛ لأمرين :

أحدهما : أنَّ الفعل (كان) مع الضمير (التاء) ليس مِثْلَ الألفاظ التي يُختار النصب فيما بعدها ، كألفاظ الاستفهام ، وألفاظ الشرط ، وما شُبِّه بها من حروف الأمـــر ، وحروف النفي .

والآخر: أنَّ الاسم لم يأتِ في سياق جملةٍ مبنيَّةٍ على الفعل (كان) معطوفٍ عليها جملةٌ أخرى ، كقولنا : (زيداً ضربْتُ وعمراً كلَّمتُهُ) [23] ، فيُختار النصب في (زيد) حينئذٍ ؛ لأنَّ فيه عطفَ جملةٍ فعليّة على جملة فعليّة [24] .

ثمَّ يذكر سيبويه ما نريد أن نصل إليه في هذا الباب ، وهو قوله : ((ولو قلت : كنتُ أخاكَ وزيداً مررتُ بِهِ ، نصبتَ ؛ لأنَّه قد **أَنفذَ** إلى مفعول ونُصِبَ ، ثمَّ ضممتَ إليه اسماً وفعلاً)) .[25]

فجاز نصبُ (أخاكَ) في هذا المثال على انَّه خبرُ (كانَ) ؛ لأنّ الفعل (كان) قد أُنفِذَ إليه فنصبه ، أي عمل فيه؛ والذي سوَّغ ذلك النَّصبَ هو أنَّ جملة (كنتُ أخاكَ) قد عُطِفت عليها الجملة الفعليّة (زيداً مررْتُ بِهِ) ، فلم يَعُدْ (أخاكَ) مبتدأً مرفوعاً في جملةٍ تكون في محلّ نصبِ خبرِ (كانَ) كما كان (عبدُ اللهِ) في المثال السابق (كنْتُ عبدُ اللهِ لقيتُهُ) . قال السيرافي : ((إنَّ الجملة التي تقع في موضع الخبر لا تُشْبِهُ الجملةَ المعطوفة ، وكان فيما ذكر- أي سيبويه - أنَّ الجملة التي تقع في موضع الخبر قد حالت بين الأوّل- أي الفعل (كان) - وبين مفعوله أن تَنْصِبَه)) [26] .

فواضح هنا أنَّ المقصودَ بقول سيبويه ((قد أنفِذَ إلى مفعول)) : عمل فيه[27] وتسلَّط عليه فنصبه ، بعد أنْ لم يكُن له هذا العملُ في غير العطف .

الموضع الثاني : في ((باب من الفعل يُبْدَلُ فيه الآخِرُ من الأوّل ويُجْرَى على الاسم كما يُجْرَى أَجْمعُونَ على الاسم وَيُنْصَبُ بالفعل لأنّه مفعول))[28] . وبدأ سيبويه هذا الباب بقوله : ((فالبدلُ أن تقول : ضُرِبَ عبدُ اللهِ ظَهْرُهُ وبَطْنُهُ ، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبَطْنُ ، وقُلِبَ عمروٌ ظَهْرُهُ وبَطْنُهُ ، ومُطِرْنَـا سَهْلُنا وجَبَلُنا ، ومُطِرنْا السَّهْلُ والجَبَلُ ، وإن شئتَ كـــــان علـــى الاسم بمنزلة أجمعينَ توكيداً))[29] .

بيّن سيبويه في هذا الباب ما يجوز من أوجه الإعراب في الاسم الثاني في هذه الأمثلة ، فذكر هنا أنَّه يجوز رفعه على أنَّه بدلٌ من الأول ، أي أنَّ (ظَهْرُهُ) بدلٌ من (عبد الله) في المثال الأوّل ، وكذلك الأمر في الأمثلة الأخرى ، ويجوز أن يُعرب توكيداً للاسم الأوّل . قال السيرافي : ((يريد تُبدِلُ السَّهلَ والجبلَ من النون والألف بدلَ الاشتمال ، وإن شئت جعلته تأكيداً لا بدلاً ، فيكون قولك : (ضُرِبَ عبدُ اللهِ ظهرُهُ وبطنُهُ) كقولك: ضُرِبَ أعضاؤه كلُّها، ويصير (الظَّهْرُ) و(البَطْنُ) توكيداً لـ (عبد الله) ، كما يصير (أجمعونَ) توكيداً للقوم إذا قلت : رأيْتُ القومَ أجمعينَ ، كأنَّه قال : ضُرِبَ زيدٌ كلُّه ، وقولك : (مُطِرْنا سَهْلُنا وجبلُنا) كقولك : مُطِرَتْ بِقاعُنا كلُّها))[30] .

ثم يذكر سيبويه وجهاً آخرَ يجوزُ في الاسم الثاني وهو النصب ، إذ يقول : ((وإنْ شئْتَ نصبْتَ ، تقول : ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطنَ ، ومُطِرْنا السَّهلَ والجبلَ ، وقُلِبَ زيدٌ ظَهْرَه وبَطْنَه ، فالمعنى أنَّهم مُطِرُوا في السَّهل والجبل ، وقُلِبَ على الظَّهْرِ والبَطْنِ ، ولكنّهم أجازوا هذا كما أجازوا قولَهم : دَخَلتُ البيتَ ، وإنَّما معناه : دخلتُ في البيت ، والعامل فيه الفعلُ ، وليس المنتصِبُ ههنا بمنزلة الظرف ؛ لأنّك لو قلتَ : قُلِبَ هو ظهرُه وبطنُه ، وأنتَ تعني على ظهره ، لم يَجُز ، ولم يُجيزوه في غير السَّهْل والجَبَل ، والظَّهْر والبَطْن ، كما لم يَجُز : دخلْتُ عبدَ اللهِ ، فجاز هذا في ذا وحدَه ، كما لم يَجُز حذفُ الجرِّ إلاّ في الأماكن في مثل : دخلْتُ البيتَ))[31] .

فذكر سيبويه هنا أنَّ جواز نصب الاسم الثاني في هذه الأمثلة ليس على الظرفيّة ، وإنّما يكون على حذف حرف الجر منه ، أي على ما اصطُلِح عليه بنزع الخافض ، فجوازه كجواز نصب الاسم في قولهم : دخلتُ البيتَ . فكما أن النصب فيه يكون في أماكنَ محدَّدةٍ مسموعةٍ عن العرب ، كذلك النصب في الاسم الثاني يكون في تلك الأمثلة المسموعة .

أ.م.د. عقيل رحيم علي

ولهذا ذكر سيبويه أنّه لا يجوز النصب فـــي غير ما تقدَّم ، فلا يقال : ضُرِبَ زيدٌ اليدَ والرِّجلَ ؛ معلِّلاً ذلك بقوله : ((لأنَّ الفعلَ إنّما **أُنْفِذَ** في هذه الأسماءِ خاصّةً إلى المنصوب إذا حذفْتَ منهُ حرفَ الجرِّ ، إلاّ أنْ تَسمعَ العربَ تقولُ في غيره ، وقد سَمعناهم يقولونَ : مَطَرَتْهُمْ ظهراً وبَطناً))[32] .

فقول سيبويه هنا : ((لأنَّ الفعل إنّما أُنْفِذَ)) يعني أنَّه قد عمل في الاسم في تلك الأمثلة المسموعة بعدَ أنْ طرأ على الجملة تغييرٌ تمثَّل في حذف حرف الجرّ قبل الاسم المجرور ، وبذلك نفذ الفعل إلى هذا الاسم ، أي عمل فيه ، فنصبه .

الموضع الثالث : في ((باب الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عَمِلتْ فيه))[33] ، إذ تحدث سيبويه في هذ الباب عن عمل الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ، فذكر أنَّها لم تقوَ في العمل قوَّةَ اسم الفاعل ؛ لأنَّها مشبَّهةٌ به ؛ لذا فهي لا تعمل إلّا ((فيما كان من سببها مُعرَّفاً بالألف واللام أو نكرةً ، لا تُجاوِز هذا ؛ لأنّه ليس بفعلٍ ولا اسمٍ هو في معناه))[34] .

ثمَّ قاده ذلك الأمر إلى أن يبين أنَّ الأسماء تتدرَّج في قوَّة العمل ، فالصفة المشبَّهة باسم الفاعل أضعفُ في العمل من اسم الفاعل كما ذكرنا ، وأفعلُ التفضيل في نحو: هو خيرٌ منكَ أباً ، أضعفُ من الصفة المشبَّهة ؛ إذ إنّه ((لا يَعْمَلُ إلّا في نكرة ، كما أنّــه لا يكون إلاَّ نكرة ، ولا يَقوَى قوَّة الصفة المشبَّهة فأُلزِمَ فيـــه وفيما يَعْمَلُ فيه وجهاً واحداً))[35] ، ثم ذكر أنَ العدد نحو : عشرينَ درهماً ، يُشْبِهُ أفعلَ التفضيل ؛ ذلك ((لأنّها مُلْحَقَةٌ بالأسماء لا تعمل عملَ الفعل ، فلم تَقْوَ قوّةَ المشبَّهة ، كما لم تَقْوَ المشبَّهةُ قوَّةَ مـــا جرى مجرى الفعل))[36] .

ثم بيّن سيبويه بعد ذلك أنّ الأفعال التي هي أقوى في العمل من الأسماء ، تتفاوت أيضاً في قوّة عملها ، وذكر مثالاً لذلك الفعلَ الذي أُنفِذ إلى مفعولٍ ، فهو لا يقوى في العمل قوَّة الفعل المتعدِّي ، إذ قال : ((وقد جاء من الفعل ما قد **أُنفِذَ** إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوَّةَ غيره ممّا قد تَعدّى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتَلأْتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْماً ، ولا تقول : امتلأتُه ولا تفقَّأتُه ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يُقدَّم المفعولُ فيه فتقول : ماءً امتَلأْتُ ... وذلك لأنّه فِعْلٌ لا يتعدّى إلى مفعول ، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدَّى إلى مفعول ، نحو كسرتُه فانكَسَرَ ، ودفعتُه فاندَفَعَ ، فهذا النحو إنَّما يكون في نفسه ولا يقع على شيء ، فصار (امتلأتُ) من هذا الضرب ، كأَنَّك قلتَ : ملأني فامتلأتُ ، ومِثْلُه : دَحْرَجْتُه فتَدَحْرَجَ))[37] .

فذكر سيبويه هنا مصطلح النَّفاذ في قوله: ((وقد جاء من الفعل ما قد أُنفِذ إلى مفعولٍ...)) ، أي عمل فيه[38] ، وذلك في نحو : امتَلأْتُ ماءً ، وتفقَّأْتُ شَحْماً ، فالفعل هنا ليس متعدِّياً ، لأنّه من أفعال المطاوَعة ، وأفعال المطاوَعة لا تتعدَّى ، لذلك كان عملُ الفعلِ في المنصوب من باب النَّفاذ وليس من باب التعدي ، لذا ذكر سيبويه أنَّه لم يَقْوَ قوَّةَ غيره ممّا تعدّى إلى مفعول ، فاقتُصِر على كون معموله نكرةً ، وألا يتقدَّم عليه .

وذكر سيبويه أنَّ أصل الجملة قبل عمل الفعل فـــي المنصوب هو: امتلأتُ من الماءِ ، وتفقّأتُ من الشَّحْمِ ، ثُمَّ حُذِفَ حرفُ الجرِّ للتخفيف ، وعَمِلَ الفعل فـــي الاسم ، فقيل : امتَلأْتُ مـــاءً ، وتفقَّأْتُ شَحْماً ، إذ قال : ((وإنَّ أصله : امتلأتُ من الماءِ ، وتفقَّأتُ من الشَّحمِ ، فحُذِفَ هذا استخفافاً))[39] .

أمّا السيرافي فذكر أنَّ الأصل فـي الجملة هو : امتلأ مائي ، وتفقَّا شحمي ، فأُسنِدَ الفعلُ إلى المضاف إليه (الياء) ، فانتصب كلٌّ من (الماء) و(الشَّحم) بهذا الفعل، وذلك فـي قولـه : ((اعلم أنَّ هذا البابَ مثلُ ما تقدَّم من نقل الفعل عن الثاني إلى الأوّل ، وذلك أنَّ قولك : امتلأتُ ماءً ، معناه امتلأَ مائي، وتفقَّأتُ شحماً ، أي تفقَّأ شحمي... فنُقِل الفعلُ عن الثاني إلى الأوّل ، ونُزِع عن الثاني ، فارتفع

الأوّل بالفعل المنقول إليه ، فصار فاعلاً في اللفظ ، فمُنِع الفعلُ أن يعمل في فاعله على الحقيقة فيرفعه ؛ لأنَّه لا يرتفع به أكثرُ من واحد وتوابعه ، وانتصب المنقولُ عنه الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا تَصِحُّ إضافتُه إليه فينخفض به ، ولا يرتفع به وقد ارتفع به غيرُهُ ، ولم يَبْقَ إلا النّصبُ فنُصِب))[40] .

وبعد أن وقفنا على المواضع الثلاثة التي ورد فيها مصطلح النَّفاذ في كتاب سيبويه، يتبيَّن أن المقصود بهذا المصطلح في تلك المواضع هو العمل، وأنَّ النَّفاذ يتَّفق مع التعدّي في أنَّ كلًّا منهما هنا يعني عَمَلَ الفعلِ، لكنَّه يختلف عنه في أمرين :

أحدهما : أنَّ النَّفاذ عَمَلٌ مخصوصٌ بالحالات التي لم يكن الفعلُ فيها عاملاً في الاسم في الأصل ، إنّما يكون له ذلك بعد أنْ يطرأ على الجملة تغيير في تركيبها بحيث يتمكَّن الفعل من أنْ يصل إلى الاسم فيعمل فيه النصبَ . ولعلَّ هذا المعنى يتَّفق مع المعنى اللغويّ العامّ لهذه اللفظة ، وهو معنى المجاوزة كما تقدَّم .

ففي الموضع الأوّل رأينا أنَّ الفعل (كان) لم يعمل في الاسم في نحو: (كنتُ عبدُ اللهِ لقيتُه) ، لكنَّه بعد أنْ عُطِفتْ على هذه الجملة جملةٌ يتقدَّمها اسم منصوب ، جاز أنْ يَنْفِذَ إليه فيعمل فيه النَّصبَ ، فيقال : (كنتُ أخاكَ وزيداً مررتُ بِهِ) .

وعمل الفعل في الموضع الثاني في الاسم في نحو : (ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبَطْنَ) ؛ لأنَّ أصلَ الجملة : ضُرِبَ زيدٌ على الظَّهْرِ والبَطْنِ ، ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ، فأُعمِلَ الفعلُ في الاسم فنصبه، ولذلك لم يُجِز سيبويه النَّصبَ في نحو : (ضُرِبَ زيدٌ اليدَ والرِّجلَ) ، إذ لا يمكن تقديرُ حذفِ حرفِ الجرِّ معه بناءً على عدم سماع النَّصب عن العرب كما تقدَّم .

وكذلك الأمر في الموضع الثالث في نحو: (امتَلأَتُ ماءً ، وتفقَّأْتُ شَحْماً) ، عَمِلَ الفعلُ في الاسم فنصبه ، وذلك بعد حذف حرف الجرّ ، إذ الأصل في الجملتين ، كما ذكر سيبويه[41] : امتَلأَتُ مِنْ ماءٍ ، وتفقَّأْتُ مِنْ شَحْمٍ .

والأمر الآخر : أنَّ مصطلحَ النَّفاذ ، من جهة أخرى ، أوسعُ في الاستعمال من مصطلح التعدِّي ، فالتعدِّي يكون في الفعل الذي عَمِل في مفعول به واحد أو أكثر ، أمّا النَّفاذ فإنَّه يكون في الفعل الذي يعمل في المفعول به أو غيره من المنصوبات مثل التمييز كما تقدَّم[42] .

هوامش البحث :

(1) ينظر الأسس اللغوية لعلم المصطلح : 19 .
(2) قاموس اللسانيات : 11 .
(3) معجم التعريفات : 27 .
(4) ينظر سيبويه إمام النحاة : 171، وسيبويه حياته وكتابه : 30 ، والمدارس النحوية : 90 ، والمصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : 88 ، والمصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية : 6 .
(5) ينظر سيبويه إمام النحاة :172 .
(6) ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : 129 .
(7) المصدر نفسه : 129-130 .
(8) المصدر نفسه : 147-149
(9) ينظر المصدر نفسه : 49/2 ، 50 .
(10) ينظر المصدر نفسه : 121/2 .

([11]) ينظر المصدر نفسه: 105/2 ، 108 .
([12]) ينظر المصدر نفسه: 419/1 .
([13]) ينظر المصدر نفسه : 228/2 ، و438/4 .
([14]) ينظر المصدر نفسه :1/ 34، 35 .
([15]) ينظر المصدر نفسه : 1/ 34 .
([16]) ينظر المدارس النحوية : 90 ، والمصطلح النحويّ نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : 148 .
([17]) لسان العرب (مادة نفذ) : 513/3-515 .
([18]) ينظر المخصص : 257/1 .
([19]) نُسب إلى الأخفش أنَّه يُطلق مصطلح النَّفاذ على حَرَكَة هاءِ الوَصْلِ التي تكون للإضمار ، ((نحو فتحةِ الهاءِ من قوله : (رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَحْمالَهَا ...) ، وكسرة هاءِ : (تَجَرُّدَ المَجْنُونِ من كِسائِهِ ...) ، وضمَّة هاءِ : (وبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْماؤُهُ ...) ، سُمِّي بذلك لأنَّه أَنفَذَ حَرَكَةَ هاءِ الوصل إلى حرف الخُروجِ ...)) . المحكم والمحيط الأعظم (مادة نفذ) : 77/10 .

واستعمل الرمّانيّ مصطلح (النُّفوذ) وأراد به قوّة تسلُّط العامل على المعمول ، وذلك في قوله : ((الذي يجوز في إضمار المفعولَينِ في الفعل الذي يتعدَّى إلى اثنينِ إجراءُ الأوّل على المتَّصل، وإجراءُ الثاني على جواز المتَّصل والمنفصل ؛ لبعده من العامل بمرتبتين ، ولا يجوز في المفعول الأوّل المنفصل؛ لقربه من الفعل بأنّه ليس بينه وبينه إلّا الفاعل، فقوُّة **نفوذ** الفعل إلى المعمول تجعل المفعول الأوّل بمنزلة ما يلي العامل ... تقول: أعطانيهِ ، وأعطانيكَ ، ويجوز: أعطاني إيّاهُ، وأعطاني إيّاكَ)) . شرح كتاب سيبويه للرمّانيّ (أطروحة دكتوراه) : 620 .
([20]) الكتاب :145/1 .
([21]) ينظر المصدر نفسه : 145/1-148 .
([22]) ينظر المصدر نفسه : 148/1 .
([23]) ينظر شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) :8/2 .
([24]) ينظر شرح ابن عقيل : 138/2 ، وشرح التصريح : 450/1 .
([25]) الكتاب : 148/1 .
([26]) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : 9/2 .
([27]) ينظر شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : 80/2 .
([28]) الكتاب : 160/1 .
([29]) المصدر نفسه : 159/1-160 .
([30]) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : 22/2-23 .
([31]) الكتاب : 1/ 159 .
([32]) المصدر نفسه : 1/ 160 .
([33]) المصدر نفسه : 1/ 194 .
([34]) المصدر نفسه : 194/1 .
([35]) المصدر نفسه : 203/1 .
([36]) المصدر نفسه : 204/1 .
([37]) المصدر نفسه : 205/1 .

([38]) ينظر شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : 80/2 .
([39]) الكتاب : 205/1 .
([40]) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : 77/2 .
([41]) للسيرافي تقدير آخر لأصل الجملة تقدَّم ذكره في ذلك الموضع .
([42]) ينظر موسوعة المصطلح النحويّ من النشأة إلى الاستقرار : 247/1 .

مصادر البحث :

- **الأسس اللغوية لعلم المصطلح** : د.محمود فهمي حجازي ، دار غريب للطباعة والنشر ، ط1، القاهرة 1995م.
- **سيبويه إمام النحاة** : علي النجدي ناصف ، عالم الكتب ، ط2، القاهرة 1979م .
- **سيبويه حياته وكتابه** : أحمد أحمد بدوي ، مكتبة نهضة مصر ، ط2 ، القاهرة .
- **شرح ابن عقيل** : ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله (ت769هـ) ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، دار مصر للطباعة ، ط20 ، القاهرة 1980م .
- **شرح التصريح** : الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت905هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السُّود ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت 2000م .
- **شرح كتاب سيبويه** (أطروحة دكتوراه): أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ) ، تحقيق سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفيّ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة ، كليّة اللغة العربيّة بالرياض ، 1989م .
- **شرح كتاب سيبويه** : السيرافيّ ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ) ، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلميّة ، ط1 ، بيروت 2008م .
- **قاموس اللسانيّات** : د.عبد السلام المسدي ، الدار العربيّة للكتاب ، تونس ، 1984م .
- **الكتاب** (**كتاب سيبويه**) : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط3 ، القاهرة 1988م .
- **لسان العرب** : ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ) ، دار صادر ، ط1 ، بيروت .
- **المحكم والمحيط الأعظم** : ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ) ،تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلميّة ، ط1 ، بيروت 2000م .
- **المخصّص** : ابن سيده : قدَّم له ووضع فهارسه د.خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربيّ ، ط1 ، بيروت 1996م .
- **المدارس النحويّة** : د.خديجة الحديثيّ ، دار الأمل ، ط3 ، الأردن 2001م .
- **المصطلح النحويّ دراسة نقديّة تحليليّة**: أحمد عبد العظيم عبد الغني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، مصر 1990م .
- **المصطلح النحويّ نشأته وتطوُّره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ** : عوض حمد القوزيّ ، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض ، الرياض 1981م .
- **معجم التعريفات**: الجرجانيّ،علي بن محمد (ت816هـ)، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر2004م.
- **موسوعة المصطلح النحويّ من النشأة إلى الاستقرار** : د.يوخنا مرزا الخامس ، دار الكتب العلميّة ، ط1 ، بيروت 2011م .

The References

- Al'usus allughawia leilm almustalah: Dr.Mahmood Fahmi Hujazi, Dar Ghareeb for printing , pr.1 , Cairo, 1995.
- Sebaweh imam alnuhat: Ali Alnajdi Nasf, Ealam Alkutub p.2, Cairo, 1979.
- Sebaweh hayatuh wakitabuh : Ahmad Ahmad Badawy , Nahdat Masr Library, pr.2 , Cairo.
- Sharh Ibn Aqeel ala Alfiat Ibn Malik: Ibn Aqeel, Bahaedeen Abdulah, reviewed by Mohammed Muhiedeen Abdulhameed, Dar Alturath, pr.20 , Cairo , 1980 .
- Sharh Altasreeh ala Altawdheeh: Alazhary, Khalid ibn Abdulah, reviewed by Mohammed Basil Eyon Alsood,Dar Alkutub Alaelmia, pr.1, Beirut ,2000.
- Sharh Kitab Sebweh (phd dissertation): Abu Alhasan Ali ibn Eisaa Alrumany, reviewed by Saif ibn Abd Alrahman ibn Nasir Al'urify , Islamic University of Imam Mohammad ibn Saood , College of Arabic language in Riadh, 1989.
- Sharh Kitab Sebweh: Alsyrafy , Abu Saeid Alhasan ibn Abd allh, reviewed by Ahmad Hasan Mahdy and Ali Said Ali , Dar Alkutub Alelmia , pr.1 , Beirut, 2008.
- Qamos Allesanyat:Dr.Abd Alsalam Almusady, Aldar Alarabia for books, Tunis, 1984.
- Alkitab: Sebaweh , Amr ibn Uthman ibn Qanbar, reviewed by Abdulslam Mohammed Haroon, Alkhanjy Library, pr.3, 1988.
- Lisan Alarab : Ibn Mandhor , Abu Alfadhl Jamal Aldeen Mohammed ibn Mukrim , Dar sader , pr.1 , Beirut.
- Almuhkam walmuheet aladham : Ibn Sedah, Abu Alhasan Ali ibn Ismaeil , reviewed by Abd Alhamid Hindawi , Dar Alkutub Alelmia , pr.1 , Beirut, 2000.
- Almukhsas : Ibn Sedah: reviewed by Dr.Khaleel Ibraheem Jafal , Dar Ihya' Alturath Alarabi , pr.1 , Beirut 1996.
- Almadares Alnahwya : Dr.Khadija Alhadithy , Dar al'amal , pr.3 , Jordan 2001.
- Almustalah Alnahwy drasa naqdia thlilia: Ahmed Abd Aleadhim Abd Alghany , Dar Althaqafa, Egypt, 1990.
- Almustalah Alnahwy nash'atuh watatwwurh hatta awakher alqarn althaleth alhjry : Awadh Hamd Alqoozy , Deanary of libraries affaires - Riadh University, Riadh 1981.
- Mojam Altaerifat: Aljurjany,Ali ibn Mohammed, reviewed by Mohammed Seddiq Almenshawy, Dar Alfadhila, Egypt2004.
- Mawsueat almustalah alnahwy min alnasha ila alistiqrar: Dr.Youkhna Mirza Alkhamis, Dar alkutub alealmia , pr1 , Beirut 2011.

دلالة (النفاذ) عند سيبويه دراسة في الاصطلاح النحوي

أ.م.د. عقيل رحيم علي

The Significance of (transcendence) for Sebaweh A study in The Terminology

Prof. Assist. Aqeel Rahim Ali
College of Arts / University of Baghdad

Abstract

This study deals with a term of the terminology of Sebaweh which were mentioned in his book, i.e. transcendence. It is a term that was used by Sebaweh but was not destined to persist in The syntactic writing after him. We tried in this study to determine the intention behind this term and stating the conjunction with the term of transgression. Then we showed the difference between transcendence and transgression which is the aim of this study.